نتائج استثمار التعدّد اللّغويّ في تحقيق التنميّة البشريّة

حاكم عمارية*
جامعة الدّكتور مولاي الطاهر سعيدة ، hakemamaria13000@gmail.com

الاستلام: 2018/05/11 القبول: 2018/06/30 النّشر: 2018/12/01

الملخّص:

يرتبط وجود كلّ لغة بقيمة المعارف المحصلة لديها قديما وحديثا ، فاللّغة عبر كل الأجيال ، والعصور هي قاعدة للتواصل والاحتكاك ، والتعبير لتحقيق المآرب والغايات والمطامح ، ولقد ارتبط الإنسان بلغته وثقافته وحضارته ، وما تاريخ اللغات إلا تاريخ وعي الأفراد بما يملكون من تراث ومعتقدات ورؤى ، ولقد هبت رياح التغيير على كل لغات العالم ،فكان من البديهي أن تطور كل أمة وسائل تعبيراتها ومصطلحاتها ، حيث ربطت صرح معارفها بتطور العمران والمنشآت وكل ما له علاقة بالتنمية والاقتصاد ، فالإنسان هو جوهر عملية التفكير اللغوي. وتاريخه هو تاريخ لغته وحضارته وثقافته وكل ما يشكّل وجوده وقيمه المثلى.

والتعدّد اللّغويّ هو حالة طبيعة توجد في كل دولة ، وما شكل يوما عائقا في تواصل أبناء الأمة الواحدة ، لذلك فإنه لا يجب أن نقف أمامه وقوف المتفرج ، بل يجب التخطيط له من أجل تقوية وتماسك عرى الأمة الواحدة ، ولا شك أن كل التطورات الحاصلة معرفيا وتكنولوجيا تدعو إلى استثمار نتائجه في تحقيق التنمية البشرية وفي جمع شمل الأمة الواحدة رغم اختلاف اللغات الوطنية وكذا اختلاف اللهجات ،بدل إنهاك اللغة الوطنية الحاملة المعارف ، وبدل تفتيت كيان الدولة الواحدة ، لا بد إذا من الاهتمام بكل ما يقوي تلاحمها وتمسك كل أفرادها. وعلى أساس التنمية البشرية لا تعني الجانب الاقتصادي فقط وإنما كذلك الجانب الاجتماعي والثقافي ، فلا يمكنها أن تتحقق فما من الغارق في الجاهل والأمية والفقر ،التنمية على حد قول الباحث عبد العلي الودغيري " هي الكلمة المفتاح لهذا العصر لأنها أصبحت الأكثر رواجا واستخداما من غيرها ، حتى من كلمة (النهضة) ذاتها "

إذن ؛ فهل للغة دور أساس في تحقيق التنمية البشرية ؟ وكيف يتم لها ذلك ؟ وكيف يمكن استثمار نتائج التعدد اللغوي في تحقيق التنمية البشريّة ؟ وما علاقة اللّغة في عمومها بالتنمية ؟ هذه الأسئلة وغيرها هي التي سنجيب عنها بإذن الله في ورقتنا البحثية.

* **المؤلّف المرسل**: حاكم عمارية ، hakemamaria13000@gmail.com

الكلمات المفتاحية: استثمار ،التعدد ،اللغة ،التنمية ،الثروة ،الإنتاج ، دسترة اللغة.

The implications of multilingualism in the social development

Abstract:

The being of any language is tightened to the amount of the prerequisite acquired knowledge. Through ages and periods, any language is simply defined as a way to communicate, language contact and express ideas so that achieving goals ,objectives and ambitions. For that reason, all people are confined to their language, culture and civilization; and the history of a language is only the history of individuals' awareness of their heritage, beliefs and visions. Thus, man is the core of the language thought process, his history ,the history of its language, his civilization, culture and all what constitute his being and his optimal values; making into account the development then the changes that all languages challenged. Obviously, because of today's' urban and infrastructure rapid changes and particularly those of economic growth, nations had to enhance their verbal expressions and look for new adequate concepts.

Consequently ,multilingualism is a natural linguistic phenomenon occurring in any speech community. People ought to cope positively with this sociolinguistic feature ;though the diversity of national languages and dialects, they have to plan in order to strengthen the weaknesses of a nation at the level of technology since it is the nowadays core of social-economic development.

Basically ;the social development does not mean the increase of economy only, but also the decrease of poverty and illiteracy. I the same token, OUDEGHIRI Abdelali posits as "the key-word of this century since it us widely used in all fields more than the renaissance itself."

Therefore ,to develop such a vision, some questions are posed:

- Does a language play a role in the social development? if so, how does it happen?
- How is it beneficial to the social development

KEY-WORDS:

Investment؛ multiplicity؛ language ؛ development ؛ wealth ؛ production؛ constitutionnalisation of a language.

تمهيد:

يدرك الجميع مع الإصلاحات الدّؤوبة والسياسات اللغوية المستمرة ؛ أنّ التعدد اللغوي لم يعد يشكل عائقا أو مشكلا أو سببا للتناحر في أي بلد من بلدان العالم ؛ ولكن قد يستغل في الدولّ العربية بوجه عام ، والدول النامية بشكل خاص في تفريق أبناء الأمة الواحدة ، أو الوطن الواحد ، وكان هذا قد وقع في زمن الاحتلال الفرنسي ، حيث سعى المستعمر إلى إحلال اللغة الأمازيغية للقضاء على اللغة العربية لغة القرآن الكريم ، بهدف القضاء على الإسلام ، إلاّ أنّ هذا المسعى لم ينجح ولم يتحقق ما كان يصبو إليه المحتل الفرنسي ؛ لكنه استطاع أن يغرس لغته الفرنسية لدى معظم الجزائريين الذين عاصروا الوجود الاستعماري ، بحيث انتقلت عدوى اللغة الفرنسية إلى أولادهم ، بل ولقد ورّثوها لهم ، وبدل أن تسود العربية في القطر الجزائري ؛ أصبحت لغة الشعب مزيجا وهجينا وتلوثا بين العربية والفرنسية والأمازيغية ، لكن مع مرور الزمن تفطن الغيورون على لغة الأمة وعلى لغة الهوية إلى خطر استغلال التعدد اللغوي ، لذلك أنشئت المجالس والمجامع والمراكز ، وعقدت الندوات والمؤتمرات من أجل التوعية بقيمة وجود اللغة الأم ، أو اللغة الأصل أو اللغة الجامعة.

وبناء على كل المجهودات الجبارة التي قدمت من أجل استرجاع هيبة اللغة العربية ، غدا واضحًا أنّه يمكن استثمار نتائج التعدد اللغوي في تحقيق التنمية البشرية ، فكيف يتم هذا الاستثمار إذن ؟

يستدعي الجواب عن هذا السؤال التعريف بمصطلحات البحث ، وفي مقدمتها ، مصطلح التنمية البشرية ، على أن مصطلح التعدد لا يحتاج إلى تعريف.

1. مفهوم التنمية البشرية:

تعودنا على أن مصطلح التنمية هو مصطلح خاص بالحقل الاقتصادي ، حيث «يأخذ هذا المصطلح في النظر نمو الإنتاج في البلاد وزيادة الدّخل القومي ؛ إلاّ أنّ هذا المفهوم قد تطوّر ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية لتكون التنمية شاملة ، بحيث يطلق عليها "التنمية البشرية" ، أو "التنمية الإنسانية" ، التي تتخذ من الرفاء الاجتماعي معيارًا لها ، ليعبر

عن إشباع حاجات المواطنين الأساسية من سكن وغذاء وتعليم ، وتمتعهم بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والخدمات الأخرى ، وتتصف التنمية البشرية بالشمولية ، فهي لا تقتصر على عنصر من عناصر الإنتاج ، بل تشمل الإنسان والأرض معًا».(1)

وإذا كانت التنمية البشرية تشمل الإنسان والأرض معا ، فإنّ هذا الإنسان بحاجة لأن يتواصل أوّلا مع بني بيئته ، ثم مع كل البشر في أنحاء العالم ؛ إلاّ أنّ هذا التواصل لن يتم إلاّ بامتلاك أو اكتساب لغة ؛ حيث إنّه لا تتحقق التنمية البشرية إلاّ بوجود اللّغة ، وعلى هذا الأساس فاللغة تمثل عاملا أساسا من عوامل التنمية البشرية والاقتصادية ، والتكوين الذاتي ، وذلك أنّ ارتباط اللغة بالاقتصاد يمنحها قيمة ، حيث تصبح اللغة مثل العملة تحتاج إلى تصريف وتداول ، باعتبارها قيمة مضافة ، ممّا يحوّلها إلى عملة صعبة في بورصات الأسواق الدولية ، حيث تكمن عملية التحويل في مدى قدرة اللغة على البناء بارتكازها على الأسس العلمية والآليات المعرفية.(2)

ويؤكد عبد العلي الودغيري على أنّ التنمية البشرية المقصودة هي تلك التنمية الشاملة والمتوازنة ، أي تلك التي تتكامل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة ، وكل تنمية لا تقوم على هذه العناصر ، فهي تنمية عرجاء وتجربة فاشلة ، فالتنمية ثروة ، والثروة يجب أن توزع بالعدل على كل من يسهم في إنتاجها ، كل حسب درجة إنتاجه ، لأنّ ذلك من بواعث الاستقرار.(3)

وبحثا عن الاستقرار أو الأمن اللغوي والثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد ؛ فلا ينبغي التعصب للتعدد اللغوي ؛ سواء تعلق التعدد بوجود أكثر من لغة وطنية كالعربية والأمازيغية بمعظم بلدان المغرب العربي ، أو بوجود هذه اللغات الوطنية إلى جانب وجود لغات أجنبية. ولقد أصبح من الضروري استثمار نتائج التعدد اللغوي في إثراء المعاجم ، وفي انسجام التفكير ، وفي توحيد الثقافات ، وفي تحقيق الوحدة الوطنية وفي نبذ العنف وتحدي كل ما يمكنه أو يشتت عرى الأمة الواحدة أو الوطن الواحد ، يقول عبد الغني أبو العزم: «لا شك أنّ التطورات التي يعرفها العالم معرفيا وتكنولوجيا ، تدعو البحث اللغوي بكل فروعه لاستثمار نتائجه ، فيما له علاقة بمستقبل اللغة العربية ، لا على صعيد البقعة الجغرافية لمتكلميها ، بل كيف لها أن تصير لغة دولية ، باعتبارها عملة ، لتحتل أدوارها المنوطة بها في المحافل الدولية والمؤسسات المعرفية والعلمية والاقتصادية»(4)

يبدو جليا من قول الباحث أبو العزم أنّ التنمية البشرية لا يمكنها أن تتحقق إلاّ باحتلال اللغة العربية للمركز الأول في بيئتها العربية وفي العالم العربي ، وفي المحيط الدولي ، إذ إنّ مهمتها غير محصورة في كونها لغة القرآن الكريم فهي ليست لغة للعبادات فقط ، وإنما هي لغة

حية سامية حققت قديما ومع وجود ديانات كثيرة ؛ حققت حضارة عريقة وعظيمة ، ولكن مع الحروب وتفعيل الاستراتيجيات الصهيونية للقضاء عليها ، تعرضت إلى الانحطاط من قبل أهلها الذين أغوتهم اللغات الأجنبية وما تقدمه من معارف وتكنولوجيات ؛ ناسين أو متناسين أنّ العقل البشري هو من يصنع المعرفة ويبتكر التقنيات ؛ وأمّا اللغة فهي ذلك الجسر الذي عبره تسافر تلك المعارف والعلوم إلى كل بقاع العالم مثلما هو الأمر بالنسبة للغة الإنجليزية التي أصبحت هي لغة الكون ، فلماذا ضعفت لغتنا ؟ في حين ازدهرت لغات أخرى ؟ والجواب هو أنّ اللغات تزدهر بحفاظ أهلها عليها ، وبمثابرتهم واجتهاداتهم في كل مجالات العلم والمعرفة (الطب ، الفيزياء ، التكنولوجيا ، التجارة ، الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة...) حيث كل هذه العلوم والحقول تنتشر بفضل اللغة.

وأمام التعدّد اللّغوي ؛ ووجود أكثر من لغة وطنية في بعض البلدان العربية ؛ ينبغي الاهتمام باللغتين ، على أن تكون الصدارة للغة العربية في التواصل مع العالم ؛ وإذ ندعو إلى ذلك فليس من باب التعصب وإنما من باب أنّ اللغة الأمازيغية لا تزال قواعدها وحروفها في طور التنمية ؛ ولا يجب ترسيم لغتين في التواصل مع العالم في الوقت الراهن على الأقل ؛ حيث «إنّ المسألة الأهم بالنسبة لأي لغة من اللغات ، لا تكمن في ترسيمها أو عدم ترسيمها بقدر ما تكمن في مدى الاهتمام بها واستعمالها والاحتياج إليها والدور أو الوظيفة الخاصة التي يمكن أن تقوم بها في المجتمع ، وفي المنفعة التي يمكن أن يجنيها المرء من وراء تعلّمها واستعمالها ؛ فاللّغة إذا لم تكن مرتبطة بمصلحة نفعية وترقية اجتماعية ووسيلة للحصول على عمل ، فإنّ أهلها أنفسهم سوف ينصرفون عنها إلى لغات تجلب لهم هذه المنافع».(5)

ويضيف الودغيري قائلا: «إنّ اللّغة لا تعيش بالدستور ولكن بالاستعمال في المجالات النافعة ، ولا تحميها القوانين بل يحميها أهلها بالاعتزاز بها وفرض وجودها».(6) وإذا كانت فرنسا قد دعت إبّان احتلالها للجزائر ؛ ولا تزال تساند بعض المتطرفين لخلق الشقاق في أوساط الشعب الجزائري بإحلال اللغة الأمازيغية عوضا عن العربية ، فإنها لم تنصّ أبدًا على أنّ لغتها الفرنسية لغة رسمية ، إنّما اقتصر في التعديل الدستوري لسنة 1992 على إضافة فقرة صغيرة لأوّل مرّة إلى البند الثاني من الدستور تقول إنّ «لغة الجمهورية هي الفرنسية».(7)

إن مسألة الدسترة تعني حماية اللغات الوطنية من الاندثار ، ثم إنّ أهمية لغة ما لا يعني بالضرورة حصرها فيما ستجلبه من منافع ؛ ولكن أهميتها تكمن في كونها لغة الهوية الجماعية ، ولغة الثقافة والتاريخ والتراث والقيم الإنسانية والحضارية ، وما لها من مشاعر ورمزية خاصة في نفوس أصحابها ، إذ لن تنوب عنها أي لغة أخرى مهما كانت ؛ فالمسألة اللغوية هي إذن ؛ مسألة رمزية وروحية بالدرجة الأولى قبل أن تصير مسألة مادية ، وهذا الذي يشعر به أصحاب

اللغة الأمازيغية ؛ وإنّ تمسكهم بهويتهم ليجعلنا نقف موقف إجلال لتمسكهم هذا ، حيث إنّ هذا التمسك يعد مكسبًا ثمينًا للوطن ؛ من حيث الحروف الأبجدية والقواعد المتبعة ، والثقافات المختلفة ، والتراث الأدبي شعرا ونثرا وحتى الموسيقى وتلك الأغاني التراثية القديمة ، بالإضافة إلى الأساطير الشعبية وما تختزنه من ذاكرة تاريخية وثقافة خاصة.

. إدارة التعدّد اللّغوي:

أ. دسترة اللغة الوطنية الثانية: إنّ دسترة لغة وطنية ثانية إلى جانب اللغة العربية الجامعة ؛ هو أمر عظيم ذو نتائج إيجابية لا يستهان بها ؛ حيث إنّ هذا الصنيع سيقلل من مفعول العصبية اللغوية بين أفراد المجتمع الواحد ؛ ويسمح لهم بتعلم لغتهم الثانية التي أهملها الزّمن والحروب ، وانشغال الدول التي استعادت استقلالها ، بإعادة البناء في مجال التعليم والاقتصاد والسياسة ، وإن كانت دول المغرب العربي قد تأخرت في ترسيم اللغة الأمازيغية ، فنعتقد أن لها عذرها في ذلك ؛ لكن حاليا ومع وسائل التكنولوجيات الحديثة ، فلا عذر لها ؛ إذ ينبغي أوّلا أن يكون هناك تواصل فعال مع أبناء البلد الواحد ، ومن ثم نشر اللغة الوطنية الثانية عبر هذه الوسائل التي حولت العالم إلى قرية ، ليتعرف العالم على غنى الدولة الواحدة في المجال اللغوي

ب. استثمار اللّغات الأجنبية كحليف استراتيجي: إن وجود اللغات الأجنبية ؛ كاللغة الفرنسية بفعل الاستعمار والإنجليزية التي فرضت لغتها في كل العالم ؛ فإنها وإن كانت فعلا تمثل لنا «عدوا تاريخيا وستظل فعلا عدوًا تاريخيا ، فإننا مدعوّون إلى أن تتخذها حليفا استراتيجيا بعيد المدى ، فتستنبط معها عقد شراكة بكل فوائضه القيمية المربحة ، أمّا اللهجات -لا كأداة تعبير حي تلقائي وإنّما كوسيط ثقافي ، وكناقل للمنتج الفكري والإبداعي عند التواصل والمشافهة- فإنها شقيق طبيعي يتحول على أيدينا إلى عدو إديولوجي بكل قيمه السلبية الناسفة».(8)

وتجدر الإشارة ، إلى «أنّه لا ثقافة بغير هوية حضارية ولا هوية بغير إنتاج فكري ، ولا فكر بغير مؤسسات علمية متينة ، ولا علم بغير حرية معرفية ، ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير إلا بلغة قومية تضرب جذورها في التاريخ ، وتشارف بشموخ حاجة العصر وضرورات المستقبل ، إنّها تعاضلات بالغة التوالج بين الشأن اللغوي والشأن المعرفي والشأن الاقتصادي ولا جامع لها كلها إلا مؤسسة صناعة القرار».(9)

وفي مجال إشعال فتيل الفتن القائمة بين أبناء البلد الواحد يحدد علي القاسمي الأسباب بقوله: «لما كانت الحكومات العربية مصرّة على استخدام لغة المستعمر القديم (الإنجليزية أو الفرنسية)، في الحياة العامة والمؤسسات الاقتصادية والمالية والكليات العلمية التطبيقية ؛

فإن خريجي المدارس الأجنبية هم القادرون بامتياز على استعمال اللّغة الأجنبية الوظيفية وارتياد الكليات العلمية وتوليّ المناصب القيادية في البلاد ، في حين إن كثيرًا من خريجي المدارس الحكومية يواجهون البطالة ، ما يجعلهم وقودًا لأية اضطرابات اجتماعية أو ثورات شعبية».(10)

وإذا كان خريجو المدارس الأجنبية يمثلون عنصرًا من عناصر التنمية البشرية ، فإنهم يفضلون الهجرة إلى البلاد التي تربوا على لغتها وثقافتها ، وبهجرة هذه الكفاءات العالية تخسر الدولة مرتين ؛ مرة في تحمل النفقات عليهم ، ومرّة في هجرته ،(11)

وما هجرتهم تلك إلاّ لأنهم تربّوا على مناهج غربية لا تمت إلى هويتهم بصلة ولا إلى ثقافتهم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ ما تقدمه الدول الغربية للكفاءات العليا من امتيازات مغريّة لا تقدمه البلدان العربية التي لا تعتدّ بالعلم كثيرًا ، وإنّما تسعى دائما إلى استيراد أدمغة من الخارج لتنفق عليهم أضعاف ما قد تنفقه على عباقرتها.

شروط التنمية البشرية ومجالاتها:

أ. استثمار اللغة في مجال الاقتصاد: إنّنا لا نعتبر إلاّ بمقارنة حالة راهنة بحالة أخرى أفضل منها من أجل الاقتداء لا الذوبان ، وإذا جاز لنا الاقتداء أو المقارنة ؛ فلننظر إلى فرنسا وما حققته من أرباح في مجال التعليم وفي نشر ثقافتها ، يقول الودغيري: «وما أريد أن أركز عليه هنا ، هو كيفية استثمار ما لنا من رأسمال لغوي استثمارًا مباشرًا في تنشيط الدورة الاقتصادية حتى تصبح مصدرًا من مصادر الدخل الوطني والقومي على نحو ما تفعله إنجلترا وأمريكا وفرنسا وغيرها من الدول الغربية التي أصبحت تجني أرباحًا مادية ومعنوية طائلة نتيجة تسويق لغتها وتصديرها بأشكال وطرق متنوعة جدًا ؛ سواء من خلال إنتاج برامج متطورة لتعلم لغتها أم من خلال المدارس والمعاهد المتخصصة في تعليم تلك اللغات».(12) وهنا تحضرني مقولة لديغول «لقد صنعت لنا اللغة الفرنسية ما لم تصنعه الجيوش».

والملاحظ ؛ أنّ كل الدول تسعى لدعم وتطوير لغتها عبر العالم وبكل الوسائل: تعليم ، اقتصاد ، ثقافة ، وغيره ، ممّا قد تستدعيه ضرورة الحفاظ على اللّغة الأم ؛ لأنّ شعبًا بلا هوية شعب نكرة ؛ والشعب الذي لا ينتج بلغته سيبقى دائما في تبعية لغوية واقتصادية وحتى سياسية للدول الغربية.

وحفاظا على لغتها وتنمية اقتصادها استحدثت فرنسا وزارة خاصة ، هي وزارة الفرانكفونية التي تضم مجموعة من سبع وسبعين دولة منها ثماني دول عربية.(13)

وإلى جانب اللّغة الفرنسية هناك اللّغة الانجليزية التي أصبحت تستقطب معظم الشعوب باعتبارها لغة العولمة والعلوم والاقتصاد والتكنولوجيات على سطح الكرة الأرضية ، حتى

أصبحت معظم الدول تنفق الأموال الباهضة من أجل إتقان اللّغة الانجليزية ، فقوة اللّغة من قوة الاقتصاد وما تملكه من علوم وتقنيات رفيعة ؛ وفي حين استثمرت الدول الغربية في لغاتها وفي كل المجالات التي تدر عليها أموال لا طائل لها _كالمجال التجاري والعسكري والسياسي ؛ قصّرت الدول العربية في استثمار لغتها المشتركة وإهمال دورها في تنمية اقتصادها ومبادلاتها التجارية(14) بحجّة أن اللّغة العربية محفوظة بإذن الله لأنها لغة القرآن الكريم ، وبتقديس الماضي والوقوف على الأطلال ، وبالقول دائما ، كانت لنا حضارة عربية.

ب. الديمقراطية:

من شروط التنمية البشرية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتساوي الفرص أمام المواطنين ، واستثمار طاقاتهم الخلاقة ، وهذا لا يتم إلاّ باتخاذ الديمقراطية منهجا وأسلوبا في الحياة حتى يتم لكل مواطن ضمان حقوقه الطبيعية والمدنية والسياسية والاقتصادية لأنه إنسان(15) ، إلا أن الديمقراطية في البلدان العربية تظل مجرد شعار لا غير.

ج. الهوية والمواطنة: يقول عبد السلام المسدي شارحا مصطلح الهوية التي تشعبت دلالاتها في المعاجم اللغوية ، والفلسفية: «إن الهوية في مفهومها الشامل قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائنا ثقافيا قبل أن يكون كائنا بيولوجيا ، وجوهر الهوية الانتماء ، وهو الذي به يفارق الإنسان آدميته الغريزية مترقيا إلى آدميته المتسامية ، والانتماء ؛ مضمون وإبلاغ ، فأما المضمون فعقيدة تكفل له الإيمان وتقيه شر الضياع في الوجود ، وأمّا الإبلاغ فلغة تؤمن له التواصل الإنساني الخلاق ، فإذا تصاقبت دائرة الإيمان ودائرة اللسان كان الانتماء إلى التاريخ وكان الاستشراف إلى المآل».(16)

تتشكل الهوية إذن ؛ «من العديد من الثوابت التي تكون المشترك الجمعي لأمة معينة مثل التاريخ والمصير الواحد والموروث الثقافي والدين والتقاليد والعادات وصولا إلى اللغة التي نسميها اللّغة الأم أو اللّغة القومية وتتقارب الأرحام على أساس منها».(17)

يستنتج من القولين الآنفي الذكر أنّ الإنسان بلا هوية إنسان ضائع منته ؛ «وإذا كانت الهوية تمثل منظومة من القيم الثقافية ونسيجا معرفيا يؤسس للانتماء ، فإنّ المواطنة هي قيد قانوني بالأساس ، أي إنّ المواطنة انتساب جغرافي وقانوني ؛ والهوية انتساب ثقافي ، والمواطنة انتساب إلى أرض معينة ، والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة ، فالمواطن هو ذات قانونية ، أي مجرّدة ، عليه جملة من الواجبات وله جملة من الحقوق تمثل عقدا اجتماعيا جديدا يضمن التعايش بين الأفراد ويضبط علاقة هؤلاء بالسلطة... وقد عرفت الموسوعة العربية العالمية (1996) مفهوم المواطنة بأنّه "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن"».(18)

إنّ ما يثير الشقاق في الدولة الواحدة ذات التعدد اللغوي واللهجي ، هو تلك الهويات المغلقة التي لا تؤمن بالمواطنة ؛ ولذلك فقد سعت معظم الدول العربية التي عانت من هذا الإشكال إلى ترشيد سياساتها وتخطيطاتها اللغوية ، وكان من نتائج هذا الترشيد دسترة بعض اللغات الوطنية التي لها حروفها وقواعدها ، وقامت بترسيمها لغة وطنية ثانية تدرس لأبناء الوطن كلهم دون استثناء ، وإن كان تعميم اللغة الثانية في الوطن الواحد سيأخذ سنين طويلة ، تحتاج إلى صبر وأناة في بذل الجهود.

د. **توفير تعليم جديد:** إنّ ترسيم لغة ثانية في التعليم يحتاج كما أنف الذكر ، إلى بذل جهود جبّارة ، وإلى تغيير في مناهج وبرامج التدريس ، ولا نحسب هذا أمرًا هيّنًا ، حيث ستحتاج الدولة إلى زيادة الانفاق في تكوين أساتذة ومعلّمين في اللّغة الثانية ، وهذا من شأنه أن يعطل نوعًا ما مسيرة التنمية الاقتصادية ، لكنه بالمقابل سيحّل مشكلة سياسية اجتماعية ثقافية ، بحيث يتصالح معظم أفراد الوطن. فتعليم اللغات الوطنية لأبناء الأقليات الناطقة بتلك اللغات الوطنية سيؤدي إلى شعورهم بالعدالة والانتماء الوطني ، وتجنّب التوترات ، والإسهام في التنمية البشرية ، كما يؤدي تعليمهم إلى وظيفة تربوية نّفسية تزيد من احترام الذات ، والتحفيز على الدرس والتعلّم والتمهيد لتعلم اللّغة الوطنية المشتركة واللغات الأجنبية في مرحلة لاحقة ، كما أنّه من نتائج تعليم اللغات الوطنية أنّه يتم الحفاظ عليها بدل انقراضها ، حيث إن الثقافة التي تحكمها تلك اللغات تعدّ رافدًا من روافد الثقافة الوطنية المشتركة ، بالإضافة إلى القيمة التاريخية لتلك اللغات ، ممّا يمكّننا من الوقوف على تطوّر المعرفة الإنسانية وتاريخ العلوم.(19)

هـ. **الترجمة والتعريب:** لا يخفى على ذي بصيرة لما لهذين العنصرين أو الشرطين أو المجالين من أدوار فعاّلة في تحقيق التنمية البشرية ؛ والتاريخ يشهد على ما حققته الدول العربية قديما في مجال ترقية لغتها ، حيث كانت بعض الدول التي خرجت من الاستعمار تقوم بتعريب وترجمة كل وافد ، إلاّ أنها بالمقابل قد أهملت ترجمة مؤلفاتها وإبداعاتها وثقافتها إلى لغات عالمية ، الأمر الذي جعل الآخر ينظر إلى العرب على أنّهم مجرّد مستهلك لا منتج ، في حين قاموا هم بأخذ المعرفة ثم طوّروها إلى ما يخدم مصالحهم وتقدمهم ، فكتب لهم السبق في ابتكار العلوم والمعارف ، ووعيا بما خسره العرب ، فإنّ الترجمة والتعريب يعدان من روافد التنمية البشرية. ويلاحظ في معظم البلدان العربية أنّ هذين الرافدين لا يتم استغلالهما إلاّ نظريا ، أما على مستوى التطبيق فلا زلنا في مؤخرة عملية التطور.

إنّ استثمار هذين الرافدين سيعود على الوطن العربي بنتائج لا يستهان بها سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا ، وذلك بتكوين مراكز خاصة للمترجمين الذين يتخرّجون من الجامعات ،

لتناط لهم مهمّة ترجمة معظم العلوم والمعارف من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، ومن العربية والأمازيغية إلى لغات عالمية.

ويشير الباحث وليد العناتي في مجال التعريب قائلا: «يظهر النظر الفاحص في دراسات التعريب أنّها دراسات تقتصر على الجانب اللغوي حسب ؛ فهي منشغلة بالحديث عن صعوبات التعريب ، ومشكلات المصطلح ، وفنيات التعريب ، وقضايا قدرة العربية على التعبير عن منتجات العالم الحديث ، وقد تتجاوز بعض الدراسات الأبعاد اللغوية الخالصة لتقف على البعد الحضاري والثقافي للتعريب من حيث هو عامل كافل لاستمرارية الحضارة العربية الإسلامية وسيرورتها انتهاء بالحفاظ على لغة القرآن ومن ثم القرآن نفسه».(20)

يتحسر الباحث على حصر غاية التعريب في المجال اللغوي فقط ؛ في حين إن للتعريب غايات أخرى عظيمة ، وهي غايات تتجاوز البعد اللغوي إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية وحقوقية قانونية وسياسية وثقافية وتنموية... لذلك ؛ فالباحث يدعو إلى تعريب التعليم في الوطن العربي ، لأنّ للتعريب وجوهًا اقتصادية متعددة تهمّ الفرد والمجتمع القطري والمجتمع العربي على العموم ،(21)

حيث إنّ المتعلم العربي مهما بلغت كفاءته في اكتساب اللغات الأجنبية ، وخاصة الإنجليزية لغة التكنولوجيات الحديثة والحاسوب ؛ فإنّها تظل عاجزة مقارنة بالناطقين الأصليين للغات الأجنبية ، لذلك فإذا احتاج الطالب العربي إلى المعرفة ، فإنّه سيضطر إلى طلبها من المختصين الأصليين أو إلى إجراء دورات تكوينية ، وهذا يتطلب جهدًا جهيدًا ماديا وفكريا.

ومعلوم أنّ الدول العربية تشتري المعرفة من فرنسا وبريطانيا وأمريكا بأثمان خيالية ، من أجل تقديمها إلى طلابها ومستخدميها ، في حين إنّ هذه المعرفة تحتاج إلى ترجمة وتعريب ، وهذا الأمر الذي هو غير مفعّل في الدول العربية ، هو الذي كان سببًا آخر من أسباب تأخر التنمية البشرية الشاملة ، يقول العناتي: «أما على المستوى الجمعي فإنّ الهذر وضياع الطاقة والجهد يكون أضعافًا مضاعفة في بلد واحد؟ فكيف بالبلاد العربية كلها... وأوّل ما يكون من ذلك أنّ البلاد العربية تتكلف مبالغ هائلة تتجاوز المليارات في شراء المعرفة ومنتجاتها ، ذلك أنّ التعليم باللغة الإنجليزية أو الفرنسية يقتضي بالبديهة أن تستورد البلاد العربية الكتب والمعاجم والمعينات التعليمية الأخرى المساندة من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وغيرها ، ثم إنّ كثيرا من المؤسسات التعليمية والحكومية تستعين بخبراء أجانب لإنجاز التعليم على الوجه المرتضى ، فقد تستقطب الحكومات العربية خبراء أجانب لتدريب المؤسسات التعليمية الوطنية... نظير مبالغ هائلة تدفع بالعملات الأجنبية»(22)

إن معظم الإنفاق العربي يذهب إلى خزائن مالكي المعرفة ، ولا شك أنّ هذه المبالغ تسهم إسهامًا كبيرًا في تنمية تلك الدول ، وفي تسيير اقتصادها لتنتج المعرفة وتصدرها دائما ؛ ولذلك فإنّ الدول التي لا تنتج لن تتطور أبدًا ، وتبقى في تبعية دائمة.

د. **تأهيل اللغة العربية:** إنّ من أسباب تدهور التنمية البشرية في العالم العربي ، هو الشعور بالدونية تجاه اللغة العربية ، وفي كونها أنّها لا تخدم العلم ولا تقدم شيئًا من التكنولوجيا ، ثم إن معظم الطلبة الناجحين في البكالوريا بمعدلات ضعيفة في الوطن العربي ، يتم توجيههم إلى قسم اللغة العربية ، حتى أصبح الطلبة يخجلون من تخصصهم ومن لغتهم ، وحتى صار أساتذة العربية أنفسهم لا يجدون حافزا أو مشجعًا يحفزهم على الاستمرار في البحث العلمي في ميادين اللغة العربية.

لقد تحولت اللغة العربية التي كانت بالأمس لغة العلم والحضارة إلى لغة الدين والعبادات فقط. وأصبح الأولياء معظمهم يحثون أولادهم على اللغات الأجنبية وعلى شعب العلوم الدقيقة والتكنولوجيا والطب ، والهندسة والصيدلة ، لأنّ معظمها يقدم بلغات أجنبية ، بالإضافة إلى توفير الوظائف في هذه الشعب ، أما أصحاب العربية فمعظمهم إذا لم يجدوا فرصة في التعليم فمصيرهم البطالة ، فماذا ننتظر من الدول التي تضع لغتها في مؤخرة الشعب العلمية ؟ وماذا ننتظر من الدول التي تشجع كرة القدم على طلب علم العربية ؟ هذه وأسئلة أخرى تشكل لنا وجعًا نتمنى الشفاء منه مع سياسات وتخطيطات لغوية راشدة واعدة مشجعة على تعليم العربية وإعطائها الأولوية وتدريسها في كل التخصصات الجامعية بإعطائها معاملا يفوق كل اللغات الأخرى.

إننا مطالبون بإعادة الهيبة للغة العربية التي كانت لغة للعلم قبل وبعد مجيء الإسلام ، يقول الباحث محمود فوزي المناوي: «ومع انتصاف القرن الثاني الهجري ، بدأ التمازج بين الحضارة الإسلامية وحضارات البلاد المفتوحة التي أصبح من أهلها حفاظ للقرآن الكريم ورواة الحديث الشريف ، كما أصبح من العرب من يعرف العلوم النظرية والعلوم التطبيقية ، ولتصير "العربية" بعد ذلك لسان العلماء في هذه العلوم ، ولغة للعلم بمفهومه الحديث... ظلت اللغة العربية لغة الدراسة بطب (قصر العيني) ، وظل الأساتذة يؤلفون كتبهم الطبية بالعربية إلى ما بعد الاحتلال البريطاني حوالي عشرين عامًا كاملة».(23)

يرجع الباحث محمود فوزي المناوي ، السبب الأوّل في تعليم معظم العلوم التجريبية والدقيقة باللغات الأجنبية (الإنجليزية في المشرق العربي والفرنسية في دول المغرب العربي) إلى استراتيجيات المستعمر في ذلك ، وبعد أن فقد الطب لغته العربية ، تولد السؤال متى يتكلم الطب العربية من جديد؟ وإذا كانت المطالبة تلح على تعليم الطب وغيره باللغة

العربية ، بدل اللغات الأجنبية ، فإنّ هذا الإلحاح لا يدل على عزل الثقافات الغربية ، وإنّما القصد أنبل من ذلك وهو الانتفاع بكل وافد من ثقافات الغرب من علوم وتقنيات رفيعة المستوى ، وما تعريب الطب وغيره إلاّ مرحلة ممهدّة لمرحلة التأليف بلغتنا العربية وهي مرحلة تتلوا الترجمة والتعريب معًا.(24)

وتبقى آمالنا العريضة معلقة بموافقة صناع القرار على إعادة النظر في كل ما يمكنه أن يحقق التنمية البشرية الشاملة ، وهذا يتطلب تضافر جهود وتلاحم أفكار كل من مسؤولي وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ووزارة الثقافة ووزارة الاقتصاد والمالية ، وزارة الصحة والسكان بالإضافة إلى رئاسة الحكومة ، «وحتى نوّفق في الانتفاع بإنجازات التكنولوجيا الحديثة يجب أن تكون لدينا موازنات سخية للإنفاق على البحث العلمي كمدخل مهم لأن تكون لنا إبداعاتنا وابتكاراتنا في هذا المجال ، تعرف بها ، وتزهو بها لغتنا... إن تحديد الزمن الذي ستصبح بعده العربية لغة للدراسة في الجامعات والمعاهد العلمية العليا متوقف على إقناع جمهور المثقفين وأصحاب القرار بمبدأ صلاحية اللغة بدون قيد ولا شرط حتى تتخطى الصعوبات التي يمكن أن تعترض تحقيق هذه الأمنية».(25)

يطول الحديث عن شروط التنمية البشرية ؛ ولكن الأساس الذي يجب التركيز عليه هو إدارة العدد اللغوي واستثمار كل نتائجه بإيجابية في إطار التنمية البشرية الشاملة ، حيث يتقدم هذه الإدارة التعليم والترجمة والتعريب وتوفير العمل ، وضمان الرعاية الصحية لكل المواطنين ، وهذا لا يتحقق إلا في دائرة سياسية لغوية مخطط لها بحكمة من قبل متخصصين وتحت مظلة صناع القرار.

هوامش البحث:

[1]: علي القاسمي ، التعدد اللغوي والتنمية البشرية ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، المغرب ، ع 71 سنة 2013 ، ص221.

[2]: ينظر ، عبد الغني أبو العزم ، التخطيط اللغوي للارتقاء بالتنمية البشرية ، مجلة النهضة ، وزارة الثقافة ، المغرب ، ع09/خريف 2014 ، ص74.

[3]: ينظر ، عبد العلي الودغيري ، لغة الأمة ولغة الأم (عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2014 ، ص18.

[4]: عبد الغني أبو العزم ، التخطيط اللغوي للارتقاء بالتنمية البشرية ، ص74.

[6]: عبد العلي الودغيري ، لغة الأمّة ولغة الأم ، ص174.

[7]: الودغيري ، المرجع السابق ، ص175.

[8]: عبد السلام المسدي ، الهوية العربية والأمن اللغوي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ط1 ، 2014 ، ص272.

[9]: المرجع نفسه ، ص.ن.

[10]: علي القاسمي ، التعدد اللغوي والتنمية البشرية ، مرجع سابق ، ص226.

[11]: ينظر المرجع نفسه ، ص226.

[12]: عبد العلي الودغيري ، لغة الأمة ولغة الأم ، ص45.

[13]: ينظر gouvernements html _ http://www.francoptrounie.org/_77_Etats _ et.

14: ينظر عبد العلي الود غيري (مرجع سابق) ص 50.

[15]: ينظر علي القاسمي: التعدد اللغوي والتنمية البشرية ص 222: عبد السلام المسدي: العرب والانتحار اللغوي- دار الكتاب الجديد المتحدة- طرابلس- ط01-2011-ص 62.

[16] : عبد السلام المسدي: العرب والانتحار اللغوي- دار الكتاب الجديد المتحدة- طرابلس- ط01-2011-ص 62.

[17]: : فؤاد بوعلي: اللّغة بين الهوية والمواطنة- مجلة النهضة- طباعة المعارف الجديدة (وزارة الثقافة)- الرباط- المغرب- غ 2014/09- ص 106.

[18]: فؤاد بوعلي: اللغة بين الهوية والمواطنة ، ص107.

[19]: ينظر ، علي القاسمي ، مرجع سابق ، ص234.

[20]: وليد العناتي ، العربية في اللسانيات التطبيقية ، دار كنوز المعرفة ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص135.

[21]: ينظر ، المرجع نفسه ، ص136.

[22]: وليد العناتي ، العربية في اللسانيات التطبيقية ، ص139-138.

[23]: محمود فوزي المناوي ، العلم واللغة (متى يتكلم العالم العربية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القادرة ، د.ط ، 2013 ، ص42-31.

[24]: ينظر ، محمود فوزي المناوي ، العلم واللّغة ، 46-45-43-42.

[25]: المرجع نفسه ، ص47-46.